ما لا يقل عن 98000 مختف قسريا في سوريا منذ آذار 2011

الإخفاء القسري سلاح النظام السوري الأكثر ألما ووحشية

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الجمعة 30 آب 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: الاخفاء القسري جريمة متواصلة وسلاح حرب
ثانياً: تعاون الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري
ثالثاً: حصيلة ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وتوزعها في سوريا منذ آذار/ 2011
رابعاً: أثر الاختفاء القسري وكشف مصير جزء من الضحايا لدى النظام السوري
خامساً: الاختفاء القسري لدى الجهات الرئيسة الأربعة في سوريا
سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاخفاء القسري جريمة متواصلة وسلاح حرب:

تُعدُّ معضلة الاختفاء القسري واحدة من أكثر القضايا إشكالية في سوريا؛ ذلك أن النظام السوري استخدم هذا الانتهاك كسلاح حرب استراتيجي، ولا يمكن لأحد أن يتخيل معاناة أم أو أب أو أية أسرة اختفى أحد أفرادها ولا يعلمون عن مصيره شيئاً، إن كان على قيد الحياة أو قتل تحت التعذيب، هذا القلق والمعاناة اللحظية كانت هدفاً مخططاً من قبل النظام السوري لضرب الحراك الشعبي نحو الديمقراطية ولتحطيم وإرهاب المجتمع، وتحتوي سجلات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بيانات عن مئات الحالات لمختفين قسرياً منذ الأشهر الأولى للحراك الشعبي ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن، واستمر النظام السوري على هذه الخطة الخبيثة وتوسَّعت وانتشرت وهو صاحب الخبرة القديمة منذ ثمانينيات القرن الماضي في مجال اعتقال وإخفاء الأفراد مهما بلغت حصيلة المختفين قسرياً وإن وصلت إلى عشرات الآلاف مادام ذلك يؤدي إلى إرهاب المجتمع وإخضاعه له.

وعلى الرغم من أنَّ الاختفاء القسري يعتبر جريمة بحدِّ ذاته، إلا أنه ينطوي على كمٍّ مرعب من الانتهاكات التي يتعرض لها الشخص المختفي كالتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية، والعرض على المحاكم السرية، التي تفتقر إلى مبادئ التقاضي العادلة، أو المحاكمة بإجراءات موجزة، والموت بسبب التعذيب أو الإعدام.

وقد حظر القانون الدولي استخدام الإخفاء القسري تحت أي ظرف من الظروف ولا يجوز التَّذرع بالحالات الطارئة كالنزاعات والحروب لممارسته، وتعدَّدت المواثيق والأعراف الدولية التي تطرقت إلى جريمة الاختفاء القسري كنظام روما الأساسي، الذي وصفت المادة السابعة منه الإخفاء القسري بالجريمة ضد الإنسانية إذا ما ارتكب في إطار هجوم واسع أو سياسة عامة، وأكدت ذلك أيضاً المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونصَّت المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو لأي ضرب من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، والمادة 14 من العهد ذاته على تجريم إكراه أي شخص على الاعتراف ضد نفسه أو الاعتراف بجرم لم يرتكبه، وينتهك الإخفاء القسري مجموعة الحقوق الأخرى كحق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية وفي الحرية والأمن على شخصه، والحصول على ضمانات قضائية ومحاكمة عادلة، وكذلك حق أسر الضحايا في معرفة حقيقة مصير المختفي وظروف الاختفاء، وأخيراً ينتهك الاختفاء القسري حقوقاً أساسية كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

منهجية:

تُصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كل عام تقريرها السنوي الذي ترصد فيه الانتهاكات المتعلقة بالاختفاء القسري لدى جميع الأطراف الفاعلة في سوريا في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري المصادف لـ 30 آب من كل عام، وكنا قد استعرضنا في تقرير العام السابق حصيلة ضحايا الاختفاء القسري التي ارتفعت عما كانت عليه في العام الأسبق، على اعتبار أن معظم المعتقلين يتحولون إلى مختفين قسرياً، ونرصد في هذا التقرير حصيلة الاختفاء القسري على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة منذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا آذار/ 2011 حتى آب/ 2019، ويُركِّز التقرير بشكل رئيس على الانتهاكات التي سجَّلناها ما بين التقريرين أي منذ 30/ آب/ 2018 حتى 30/ آب/ 2019، ونستعرض حوادث سجَّلناها ولم نقم باستعراضها في تقاريرنا السابقة.

كما نقوم بإصدار تقرير شهري يوثِّق عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ونرصد فيه الحوادث والحالات المسجَّلة في كل شهر، كما خصصنا نشرة يومية لنشر حالات الاختفاء القسري بهدف مساعدة الأهالي في الوصول إلى الشهود وتزويدنا بالبيانات الجديدة حول المختفين وتمكنَّا على مدى السنوات السابقة من بناء شبكة علاقات متينة مع النشطاء المحليين وعائلات الضحايا والناجين والشهود داخل وخارج سوريا وأتحنا كافة وسائل التواصل لتسهيل عملية الوصول والتَّوثيق كالبريد الإلكتروني وأرقام هواتف مخصصة للتوثيق واستمارات إلكترونية. كل ذلك ساعدنا في توثيق ما تمكنَّا من توثيقه وفق منهجيتنا المستندة إلى أحكام القوانين الدوليَّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التَّعسفي والاختفاء القسري.

ونُعرِّف الاختفاء القسري في منهجيتنا وفقاً للإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 133/47 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1992 بوصفه مجموعة مبادئ واجبة التطبيق على جميع الدول فإن الاختفاء القسري يحدث عند "القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعة منظمة، أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون" ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفض السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يعتمد التقرير بشكل رئيس على أرشيف المعتقلين والمختفين قسرياً لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الناتج عن حالات المراقبة والتوثيق اليومية المستمرة منذ عام 2011 حتى الآن لحوادث الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ونقوم دائماً بعمليات تحديث مستمرة عليه في تتبع لحالة المعتقل، وجميع الإحصائيات الواردة فيه مسجَّلة بالاسم والتاريخ والمكان وظروف الاعتقال والجهة المسؤولة عن الاعتقال والاختفاء القسري، وآخر المشاهدات والوثائق، وغير ذلك من التفاصيل، وقد قام قسم تكنولوجيا المعلومات ببناء برنامج خاص لقاعدة البيانات لكل طرف من أطراف النزاع وتتيح عمليات الفرز وفق المحافظات أو الجنس أو الحالة الاجتماعية والعلمية والفئة العمرية أو مكان الاعتقال وتدخل جميع البيانات بصورة أوتوماتيكية. وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير نوزّع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقعَ فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، لأنَّ المحافظة التي شهدت الحادثة في النسبة العظمى من الحوادث هي ذاتها التي ينتمي إليها الضحية. ونُشير إلى أنَّنا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرَّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمنَ التقرير.

ونظراً للصعوبات الاستثنائية وسعة حجم الانتهاكات فإنَّ ما ورد ذكره في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى من الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها، ونؤكِّدُ أنَّ الإحصائيات الحقيقية أكبر من ذلك بكثير.

كما تستند منهجية التقرير على اللقاءات التي أجريناها مع عائلات الضحايا المختفين قسرياً من مختلف المحافظات السورية إما عبر الهاتف أو برامج الاتصال المختلفة أو عبر زيارتهم في أماكن وجودهم داخل سوريا وخارجها، نستعرض في هذا التقرير 15 رواية، حصلنا عليها بشكل مباشر ولم نحصل عليها من مصادر مفتوحة واستخدمنا في بعضها أسماء مستعارة حفاظاً على خصوصية الشهود ومنع تعرضهم للمضايقات أو الملاحقة الأمنية، لم يحصل الشهود على أي تعويض مادي أو وعود مقابل إجرائهم للمقابلات، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير وعمليات التوثيق.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

"لقد عانى المجتمع السوري من أنواع متعددة من الانتهاكات التي شكَّل بعضها جرائمَ ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب، لكن جريمة الإخفاء القسري التي مارسها النظام السوري على مدى ثماني سنوات تُعتبر سلاح الحرب الأقوى والأكثر سادية، وإنَّ حجم حصيلة الاختفاء القسري مقارنة بعدد السكان في سوريا يُعتبر مرعباً ومدمراً، وتُشكِّل جريمة ضدَّ الإنسانية مرتكبةً من قبل السلطات الحاكمة، استمرت معاناة ملايين السوريين منها لسنوات ماضية، ولا يوجد أي أمل بالكشف عن مصير هؤلاء دون تغيير النظام الحاكم الذي تسبَّب باختفائهم".

ثانياً: تعاون الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري:

يقوم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعمليات مراسلة دورية مستمرة لفريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري وحصلنا على العديد من الردود الرسمية حول الحالات التي أرسلناها حيث يقوم المقرر بمراسلة النظام السوري حول جميع تلك الحالات المرسلة، كما يقوم بإيرادها في الملحق الخاص المتعلق بالتقرير الذي يُعدُّه فريق الأمم المتحدة عن الاختفاء القسري في سوريا. وقمنا بتخصيص استمارة على موقعنا الرسمي تقوم العائلات بتعبئتها وترسل أوتوماتيكياً إلى فريق قسم المعتقلين والمختفين قسرياً الذي يقوم بمتابعة الحالة والتواصل مع العائلات لإتمام عملية التوثيق والتسجيل.

وتردنا على نحو دوري وثائق من فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري عن عدد من الحالات التي زوَّدته بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان وتم الطلب من النظام السوري الكشف والإبلاغ عن مصيرها.

وفي هذا المجال تطلب الشبكة السورية لحقوق الإنسان مزيداً من التعاون من قبل الأهالي من أجل إيصال أكبر قدر ممكن من الحالات إلى فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري، ويعمل فريقنا على مدار كامل أيام الأسبوع من أجل بناء علاقات واسعة مع أهالي المختفين قسرياً وتحصيل أكبر قدر ممكن من البيانات وتخزينها ضمن قاعدة بياناتنا الخاصة بالمختفين قسرياً.

ثالثاً: حصيلة ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وتوزعها في سوريا منذ آذار/ 2011:

وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2019 ما لا يقل عن 144889 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا، يتوزعون على النحو التالي:

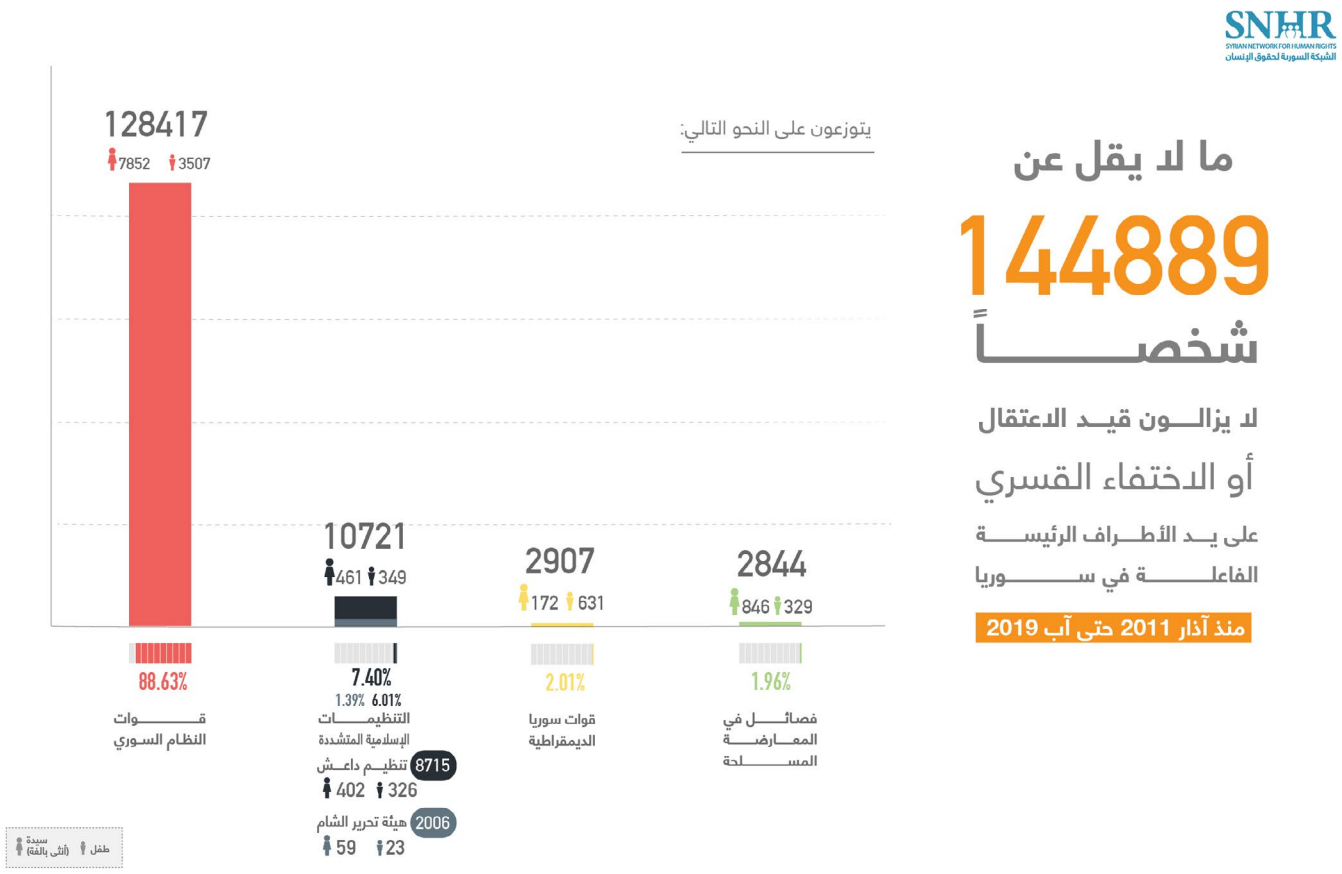

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 128417 بينهم 3507 طفلاً و7852 سيدة (أنثى بالغة)

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة: 10721بينهم 349 طفلاً و461 سيدة (أنثى بالغة)

– تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 8715 بينهم 326 طفلاً و402 سيدة (أنثى بالغة)

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 2006 بينهم 23 طفلاً و59 سيدة (أنثى بالغة)

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة: 2844 بينهم 329 طفلاً و 846 سيدة (أنثى بالغة)

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 2907 بينهم 631 طفلاً و172 سيدة (أنثى بالغة)

بلغت حصيلة المختفين قسرياً وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 98279 شخصاً لا يزالون قيد الاختفاء القسري منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2019 على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا، يتوزعون بحسب الجهات الفاعلة على النحو التالي:

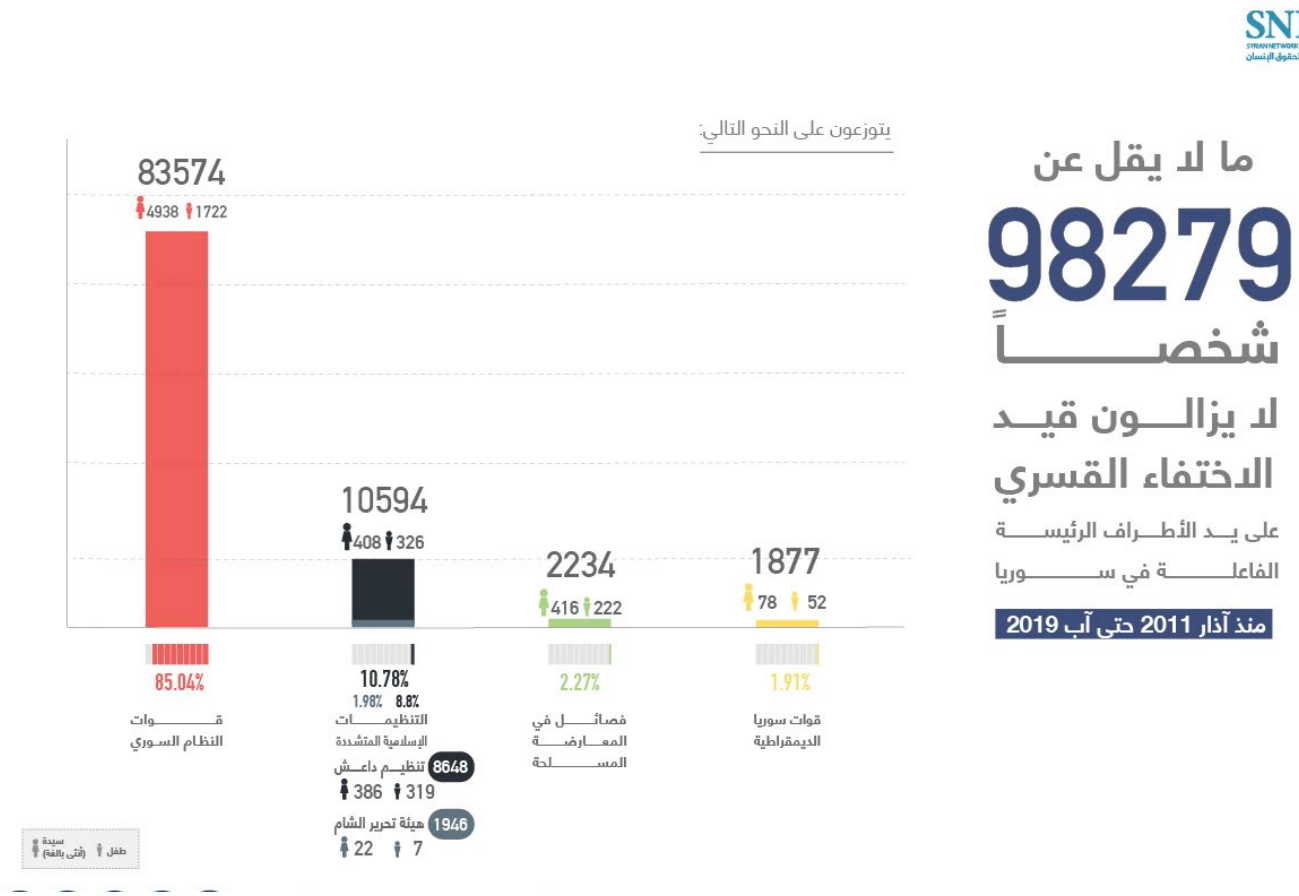

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 83574 بينهم 1722 طفلاً و4938 سيدة (أنثى بالغة)

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة: 10594بينهم 326 طفلاً و408 سيدة (أنثى بالغة)

– تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 8648 بينهم 319 طفلاً و386 سيدة (أنثى بالغة)

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 1946 بينهم 7 طفلاً و22 سيدة (أنثى بالغة)

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة: 2234 بينهم 222 طفلاً و416 سيدة (أنثى بالغة)

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 1877 بينهم 52 طفلاً و78 سيدة (أنثى بالغة)

مخطط بياني يوضّح توزع حصيلة المختفين قسرياً في سوريا منذ عام 2011 بحسب الأعوام، والمؤشر التراكمي لتلك الحصيلة:

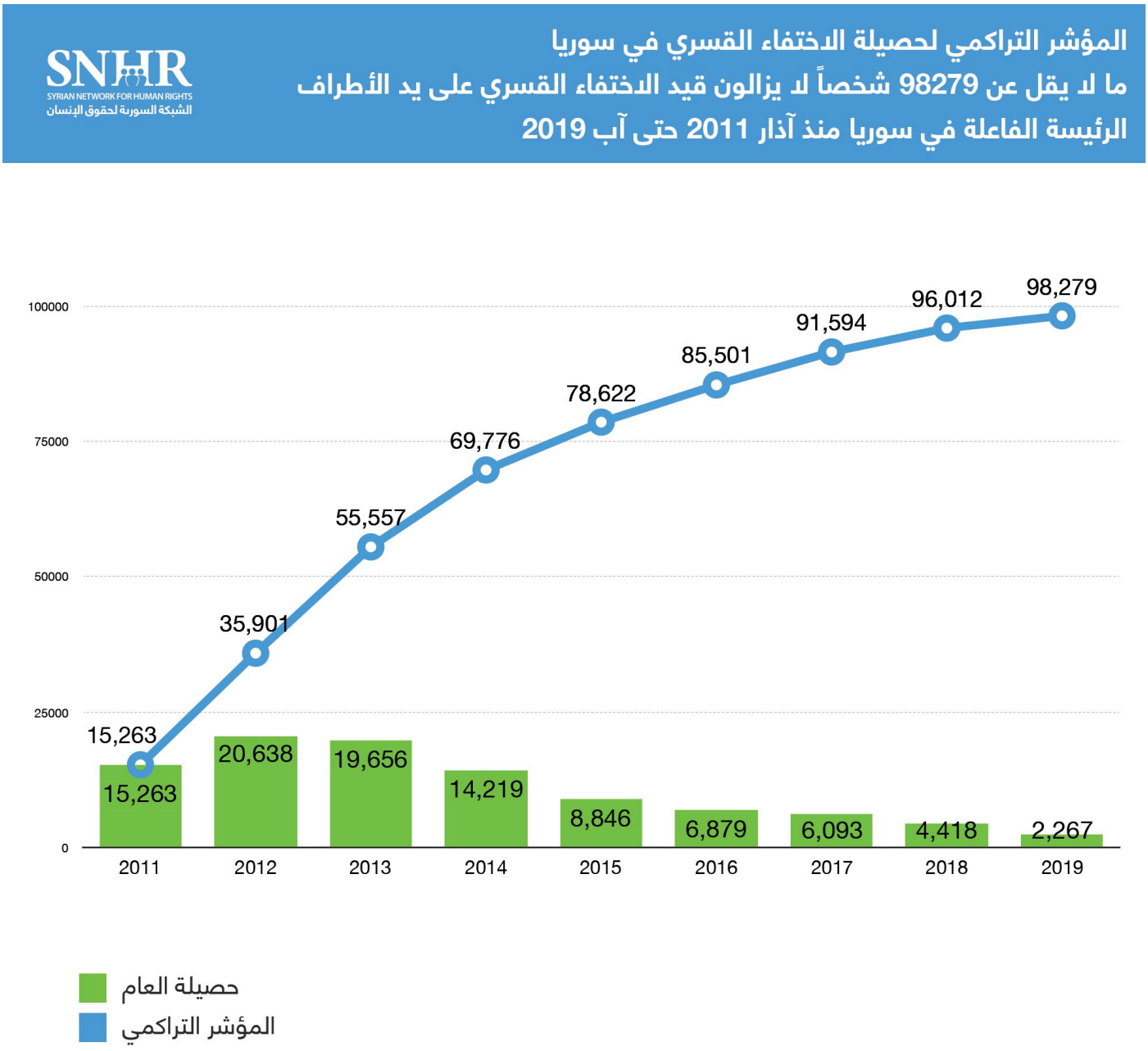

يوضّح المخطط البياني السابق أنَّ عام 2012 كان الأسوأ من حيث حصيلة المختفين قسرياً، يليه عام 2013.

خريطة تظهر توزع حصيلة المختفين قسرياً على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا بحسب المحافظات السورية:

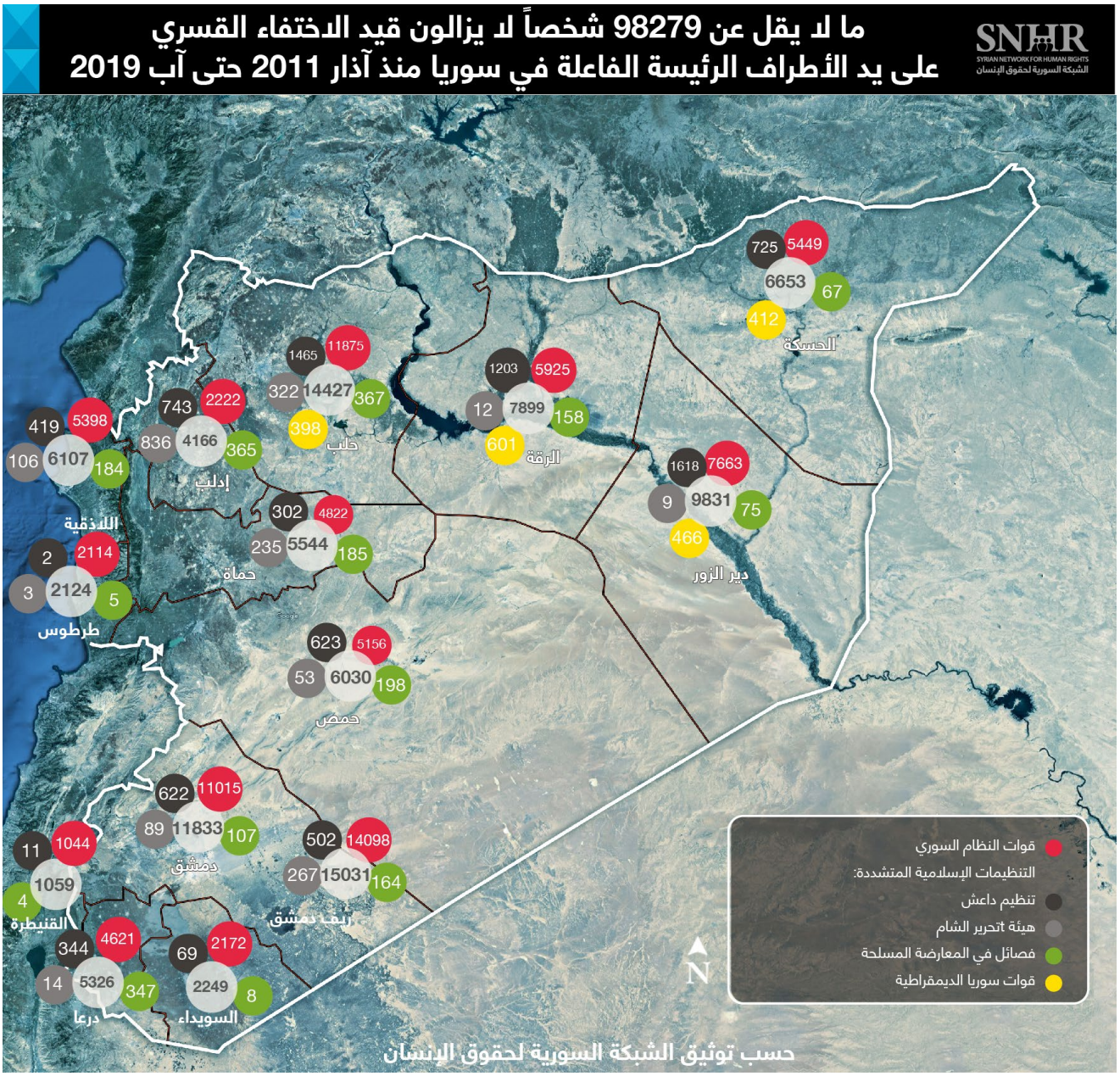

تُظهر الخريطة السابقة أن محافظة ريف دمشق تتصدر بقية المحافظات من حيث حصيلة ضحايا الاختفاء القسري، تليها حلب ثم دمشق.

ارتكب الاختفاء القسري في إطار هجوم واسع النطاق ضد فئات السكان المدنيين كافة، ويُعتبر النظام السوري أول الأطراف المرتكبة له ويتصدَّر بقية الأطراف الفاعلة من حيث حصيلة حالات الاختفاء القسري بفارق شاسع ولا يوجد أي مجال لمقارنته مع أيٍ من أطراف النزاع الأخرى، فهو أعطى الأوامر بالاعتقال ثم الإخفاء القسري وعلى علم تام بها وهو ما يُشكِّل جريمة ضد الإنسانية وفق المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي لا يخضع لقانون التقادم وأعطت المادة ذاتها الحق لأسر الضحايا في جبر الضرر ومعرفة مصير المختفين، كما يُعتبر جريمة حرب وفق المادة 8 من نظام روما ذاته لممارسته في إطار منهجية وسياسة عامة في التعامل مع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية من قبل النظام السوري بشكل أساسي.

رابعاً: أثر الاختفاء القسري وكشف مصير جزء من الضحايا لدى النظام السوري:

يبدأ تكتيك الإخفاء القسري المتبع من قبل النظام السوري منذ اللحظات الأولى لحادثة الاعتقال، التي تشبه عملية اختطاف إلى حدٍ كبير، حيث يبدأ مع قيام مجموعة من المسلحين التابعين للأجهزة الأمنية غالباً، يرتدون زياً عسكرياً أو مدنياً باقتحام منزل أو مداهمة مكان عمل أو مكان عام، أو عند نقطة التفتيش، والقيام بعملية الاعتقال دون إبراز أمر أو قرار إلقاء القبض أو موافقة القضاء على عملية الاعتقال، كما لا يُصرّح هؤلاء إلى أي جهاز أمني يتبعون أو أي جهة يعملون معها، ولا يفصحون عن هوياتهم أو أسمائهم، وبالتالي فالحادثة في مجملها أقرب إلى عملية خطف من قِبَلِ عصابة مافيات، وغالباً ما يتزامن ذلك مع استخدام العنف والضرب والإهانة وإشاعة الخوف في مكان الحادثة، وبالتالي يُحرم الضحية من كافة حقوقه القانونية والإنسانية، ويتعرض لأنماط متعددة من التعذيب، إضافة إلى خوفه المستمر من مصيره المجهول، حيث تنكر السلطات الحاكمة معرفتها بالجهة التي اعتقلته أو مكان اعتقاله، كما لا تسمح له بالتواصل مع أهله أو مجرد إخبارهم باعتقاله، ولا يُسمح له بتوكيل محامٍ، ويتحول بالتالي إلى مختفٍ قسرياً.

ويدخل الأهل في دوامة من القلق والخوف والحيرة بسبب عدم معرفة مصير أحبائهم وعجزهم عن القيام بأي إجراء رسمي وقانوني يساعدهم في الكشف عن مصيرهم؛ بسبب عدم وجود أية آلية تمكنهم من ذلك، لقد تحوَّلت السلطات الحاكمة إلى ما يشبه منطق العصابات الإرهابية، لكنها ضمن هياكل مؤسسات ليس لها سوى اسم شكلي، مثل مؤسسة القضاء ومجلس الشعب والشرطة، لكنها في حقيقتها مهيمن عليها من قبل الأجهزة الأمنية، التي تهدد من يتجرأ من العائلات على تكرار طلبه بالسؤال عن قريبهم المختفي قسرياً، تهدده بمصير مشابه من الإخفاء والتعذيب.

لقد استهدفت قوات النظام السوري باستراتيجية الإخفاء القسري كل من له علاقة بالحراك الشعبي المناهض لحكم العائلة، ويُظهر تحليل البيانات انتشار هذه الظاهرة في المناطق التي تتميَّز بذلك، وهذا يدلُّ على سياسة ونهج مُتَّسق ومدروس، بما في ذلك الكشف الذي حصلَ مؤخراً عن مصير مختفين قسرياً، فقد تمَّ على نحو مخطَّط بشكل دقيق، وإنَّ تناغم عمل

مؤسسات الدولة بما يخدم المشاركة في الفعل الإجرامي أمر واضح الدلالة من خلال اعتقال أشخاص داعمين للحراك الشعبي، ثم إخفاؤهم قسرياً، ثم إصدار شهادات وفاة لا تحمل معلومات عن سبب الوفاة ولا مكانها، كما يؤكِّد لنا أنَّ هناك شرائح واسعة من الموظفين والقادة والعمال على علم بما يقوم به النظام السوري وعلى علم بسبب الوفاة الحقيقي وبأفعال التَّعذيب الوحشي، والبعض على علم بمكان الجثث والمقابر الجماعية؛ نظراً للكم الهائل من المختفين قسرياً ولأعداد من علمنا بوفاتهم بسبب التَّعذيب وهم قرابة 14 ألف مواطن سوري.

ويُعدُّ الاختفاء القسري من الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان بسبب ما يتعرض له الضحية من سلسلة من الانتهاكات كالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة والحرمان من حريته ومن أن يدافع عنه أحد ويترك وحيداً بعيداً عن نطاق الحماية القانونية أمام معذبيه، ويتعرض لإنكار كامل حقوقه الإنسانية وانتهاك الحقوق السياسية والمدنية وهي حقوق مترابطة ومتشابكة كحق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية والحرية والمحاكمة العادلة والضمانات القضائية، كما ينتهك الاختفاء القسري بصفة عامة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للضحايا وأسرهم على حد سواء كالحق في توفير الحماية والمساعدة للأسرة والحق في العيش بمستوى معيشي مناسب، لأنَّ الاختفاء القسري يُفقد الأسر في معظم الأحيان معيلها الأساسي أو الوحيد.

لم تتوقف سادية ممارسات النظام السوري عند معادلة الاعتقال ثم التعذيب والإخفاء القسري بل ذهبت لأبعد من ذلك عندما سجَّلنا في مطلع عام 2018 ورود قوائم لمختفين قسرياً على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني في كافة المحافظات السورية بطريقة صعقت عائلات المختفين قسراً عند مراجعاتهم الروتينية للسجل المدني بوجود اسم المختفي على أنه متوفى دون إعلامهم سابقاً بشكل قانوني ورسمي، ودون إعطائهم أية معلومات حول الوفاة باستثناء تاريخ الوفاة وزمانها، وكان قد مضى على وفاة معظمهم سنوات دون إبلاغ ذويهم بوفاتهم، من ضمن قرابة 83 ألف حالة اختفاء قسري لدى النظام السوري، تمكنَّا منذ مطلع عام 2018 حتى لحظة طباعة هذا التقرير من توثيق 931 حالة كشفَ النظام السوري عن مصيرهم بأنَّهم قد ماتوا جميعاً، لم يذكر سبب الوفاة، ولم يقم بتسليم الجثث للأهالي، ولم يُعلن عن الوفاة وقت حدوثها، وكان قد أنكرَ سابقاً وجود مختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز التَّابعة له، وكان من بين الحالات التي وثَّقناها، تسع حالات كانوا أطفالاً وقت اعتقالهم وسيدتان اثنتان (أنثى بالغة).

خامساً: الاختفاء القسري لدى الجهات الرئيسة الأربعة في سوريا:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

تدوم جريمة الاختفاء القسري لدى قوات النظام السوري لعدد كبير من السنوات، وكنا قد استعرضنا في تقرير سابق أبرز حالات الاعتقال والاختفاء القسري في سوريا حالات عديدة مضى على اختفاء معظمها ما لا يقل عن ثماني سنوات، وهناك أيضاً عشرات الآلاف الذين مرَّ على اختفائهم خمس أو ست أو سبع سنوات، وقد استخدم النظام السوري الاختفاء القسري بشكل خاص ضدَّ النشطاء الإعلاميين والحقوقيين والجامعيين والمعارضين السياسيين، كأداة لسحقهم والتخلص والانتقام منهم عقوبة لهم على مشاركتهم في الحراك الشعبي ومناهضة السلطات.

طالت عمليات الإخفاء القسري المعتقلين المحتجزين في السجون المركزية في المحافظات السورية، الذين يخضعون للمحاكم العسكرية ولمحاكم الميدان العسكرية ولديهم محامون، وتمكنَّت عائلاتهم من زياراتهم مرات عدة، لكن قوات النظام السوري تقوم على نحو مفاجئ بنقل المعتقلين من أماكن احتجازهم في السجون المركزية إلى أماكن مجهولة، من دون أن تقوم بتبليغ المعتقل أو محاميه أو عائلته عن سبب النقل أو وجهته، ولاحظنا تزايد أعداد المعتقلين الذين أُخفوا من السجون المركزية منذ مطلع عام 2018 حتى اليوم، وهناك تخوف من أن تكون قوات النظام السوري قد نفذت أحكاماً سرية صادرة بحقهم من محاكم الميدان العسكرية، أو أن يكون هناك قرارات أمنية بإعادتهم إلى الفرع الأمني المسؤول عن اعتقالهم وإيقاف محاكمتهم وإبقائهم قيد الاختفاء القسري لديه.

وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2019 ما لا يقل عن 128417 شخصاً بينهم 3507 طفلاً و7852 سيدة لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي لدى قوات النظام السوري، تحوَّل ما لا يقل عن 83574 شخصاً منهم، بينهم 1722 طفلاً و4938 سيدة إلى مختفين قسرياً، ويعتبر النظام السوري مسؤولاً عن85.04 % من حصيلة ضحايا الاختفاء القسري في سوريا.

شهادات لعائلات ضحايا وحالات لأشخاص مختفين قسرياً لدى قوات النظام السوري:

محمد نور رفعت جنيد

محمد نور رفعت جنيد، موظف في اتحاد غرف الصناعة السورية بمدينة حمص، من أبناء مدينة حمص، ومقيم في منطقة حمص القديمة، يبلغ من العمر حين اعتقاله 25 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 22/ نيسان/ 2012 لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها تعرف باسم "حاجز ثانوية خالد بن الوليد" في حي الميدان بمدينة حمص، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد سعدو[1] شقيق محمد، وروى لنا ظروف اعتقال محمد مع اثنين من أصدقائه "**اعتقل محمد بينما كان برفقة اثنين من أصدقائه من عائلة واحدة بعد أن أوقفهم حاجز خالد بن الوليد في حي الميدان، وفي نيسان/ 2015 تم الإفراج عن صديقيه وكانا آخر من شاهد محمد قبيل الإفراج عنهما في سجن صيدنايا العسكري الجناح الأحمر بمحافظة ريف دمشق، ولم نحصل على معلومات عنه منذ ذلك الوقت حتى اليوم**" قال سعدو إن شقيقه محمد ممنوع من الزيارات ولا يعلمون ما هي التهم الموجهة إليه ولا يخضع لأية محاكمة ولا يمكنهم القيام بأي إجراء كتوكيل محامٍ مثلاً.

الطفل عبد الرحمن سمير إدريس، طالب في الصف التاسع التعليم الأساسي – الحلقة الثانية، فلسطيني سوري الجنسية، من مواليد مدينة دوما في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، ومقيم في مخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 15 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوات النظام السوري يوم الجمعة 21/ أيلول/ 2012 من مكان وجوده في حي الزاهرة الجديدة قرب المخبز الآلي الاحتياطي جنوب شرق مدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تواصلنا مع السيدة سناء[2] والدة عبد الرحمن، التي كانت برفقة طفلها عندما تعرض للاعتقال، وأخبرتنا "**خرجت من البيت مسرعة بحثاً عن عبد الرحمن بعد أن اتصلت به هاتفياً مراراً وكان هاتفه الجوال مغلقاً، عثرت على ولدي قرب المخبز الآلي الاحتياطي وما إن وصلت إليه حتى اجتمعت من حولي عناصر من الأمن، وأخبروني أنهم سيأخذون عبد الرحمن للتحقيق فقط ثم يتركونه، وعندما حاولت منعهم ضربوني ثم أخذوه ولم يعد، وبعدها بدأت رحلة البحث عنه، سألنا عنه في سجن صيدنايا، ولدى الشرطة العسكرية بمنطقة القابون، وفي فرع فلسطين، لكني لم أحصل على أية معلومة، وكانت ردود جميعهم بنفي وجوده**" قالت سناء إنها حصلت نهاية شباط/ 2013 على معلومات عن ابنها من معتقل مفرج عنه، وأخبرها أنه كان مع عبد الرحمن بعد أسبوع من اعتقاله في فرع أمن الدولة بمنطقة نجها جنوب دمشق، وذكر لها أن سبب اعتقال عبد الرحمن هو تشابه أسماء، وأخبرتنا سناء أنها منذ ذلك الوقت لم تسمع أي خبر عن ابنها".

الطفل عبد الرحمن إدريس

[1] عبر الهاتف في 23 نيسان 2019

[2] عبر الهاتف في 20 أيار 2019

صهيب محمد العمار، ناشط حقوقي، طالب جامعي في كلية الآداب بجامعة دمشق/ قسم اللغة الإنجليزية، من أبناء بلدة نمر بريف محافظة درعا الشمالي الغربي، ويُقيم في منطقة الزاهرة الجديدة جنوب شرق مدينة دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 22 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري يوم الأحد 25/ تشرين الثاني/ 2012 إثرَ مداهمة منزله في حي الزهور – منطقة الزاهرة الجديدة جنوب شرق مدينة دمشق، حيث اعتقل مع شقيقه إقبال –وهو أيضاً ناشط وطالب في قسم اللغة الفرنسية، من مواليد عام 1992 – واثنين من أقاربها، يوسف عوض العمار وبلال عمر كوشان، ولا يزال مصيرهم جميعاً مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الطبيب محمد[3] والد صهيب وإقبال وأخبرنا بالتالي: **"قرابة الساعة الثانية عشر ليلاً كان صهيب يوصل أحد صديقاته إلى منزلها، وبعد عودته إلى المنزل قامت عناصر تابعة لقوى الأمن العسكري بمداهمة المنزل واعتقلت كل من كان فيه من الشباب، صهيب وشقيقه إقبال ويوسف عوض العمار وبلال عمر كوشان، ومنذ ذلك الوقت لم نتمكن من رؤيتهم أو معرفة أية معلومات عنهم"** قال الطبيب محمد إنهم قاموا بمراجعة وزارة المصالحة الوطنية بشكل مستمر للسؤال عن أبنائه وأقربائه كما قام بمراجعة القصر العدلي والشرطة العسكرية ومحكمة قضايا الإرهاب بمدينة دمشق ولكن دون جدوى.

صهيب محمد العمار

إقبال محمد العمار

[3] عبر البريد الإلكتروني في 13 حزيران 2019

علي الشهابي

علي سعيد الشهابي، فلسطيني سوري، مفكر ومؤرخ فلسطيني، ومدرس متقاعد لمادة اللغة الإنجليزية في المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بمدينة دمشق، من أبناء قرية العال جنوب غرب مدينة الجولان بمحافظة القنيطرة، ويُقيم في مخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 57 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوى الأمن العسكري يوم الإثنين 17/ كانون الأول/ 2012 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها عند مدخل الحي الشمالي لمخيم اليرموك، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة لطيفة[4] شقيقة علي، التي أخبرتنا عن تعرض علي للاعتقال مرات عدة بعد عام 2011 "**في المرة الأخيرة كان برفقة صديقٍ له وبعد مفارقة صديقه اعتقلته عناصر الحاجز العسكري في مخيم اليرموك، وبعد يومين علمنا أنه في الفرع 235 المعروف بفرع فلسطين ومنذ ذلك الوقت لم نحصل على أية معلومات عنه على الرغم من محاولاتنا ذلك مراراً**" أخبرتنا لطيفة أنها طلبت مساعدة أحد الأشخاص الذين يعملون في القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأخبرها أن رئيس فرع فلسطين أقرَّ بوجود علي معتقلاً في الفرع، لكنه رفض الإدلاء بأية معلومات أخرى، كما أخبرتنا لطيفة أنها تقدمت بطلب بحث في القصر العدلي في حي المزة بمدينة دمشق وجاءها الرد بعدم العثور على مذكرة اعتقال بحق علي وأنّه ليس موجوداً في السجون.

علي الشهابي

فؤاد محمد أمجد بلال

فؤاد محمد أمجد بلال، مخبري أسنان، من أبناء بلدة جديدة عرطوز غرب محافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 29 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوى الأمن العسكري يوم الأربعاء 9/ كانون الثاني/ 2013 إثر مداهمة مكان وجوده في منزل خالته في الحي الشمالي لمنطقة الزيتون في بلدة جديدة عرطوز، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

[4] عبر الهاتف في 21 حزيران 2019

تحدثنا إلى السيدة لمياء[5] والدة فؤاد، وأخبرتنا عن ظروف اعتقال فؤاد ثم اعتقال شقيقه يوسف وتعرُّفها على صورة يوسف من بين الصور –قيصر– المسربة لضحايا التعذيب، وبقاء فؤاد مجهول المصير تقول: "**كان فؤاد في زيارة إلى منزل خالته عندما قامت دورية تابعة لفرع الأمن العسكري بمداهمة المنزل واعتقاله واقتياده إلى مكان مجهول، وبعد قرابة أسبوعين اعتقل شقيقه يوسف برفقة أحد أصدقائه الذي أفرج عنه بعد 6 أشهر، وبقي فؤاد ويوسف مجهولي المصير حتى عام 2015 حينما عثرت على صورة يوسف بين صور ضحايا قيصر التي نشرت على فيسبوك**" قالت لمياء إنها حاولت البحث عن صورة فؤاد، إلا أنها لم تجدها كما أنها لم تحصل على أية معلومات عنه منذ لحظة اعتقاله.

فؤاد محمد أمجد بلال

زودتنا لمياء بصورة يوسف التي عثرت عليها على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بين صور ضحايا التعذيب المسربة –المعروفة بصور قيصر–

يوسف محمد أمجد بلال قبل اعتقاله

صورة يوسف المسربة بعد وفاته بسبب التعذيب

الطفل نور الدين بدر الدين محمود، من أبناء بلدة سقبا في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 15 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم السبت 20/ تموز/ 2013 من مخيم الوافدين قرب مدينة دوما في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

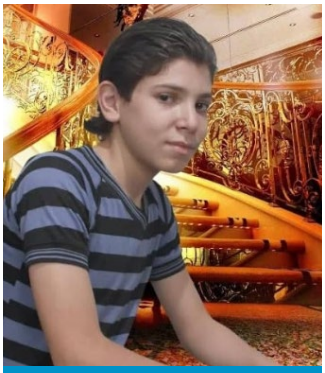

الطفل نور الدين محمود

[5] عبر الهاتف 8 أيار 2019

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان[6] مع السيدة أديبة والدة نور الدين، وأخبرتنا عن ظروف اعتقال طفلها "**أوقفته عناصر تابعة لقوات النظام في مخيم الوافدين بعد أن أطلقت النار على قدمه وأصابته، وبعد مرور أشهر عدة أخبرني أحد المفرج عنهم أنه رأى نور الدين في فرع الأمن الجوي بدمشق وبعد أشهر أخرى خرج معتقل آخر وأخبرني أنه رأى نور الدين في الفرع 248 التابع للأمن العسكري بدمشق، وفي عام 2015 علمت أن نور قد نقلَ إلى سجن صيدنايا العسكري ومنذ ذلك الوقت لم أسمع عنه أي خبر**" قالت أديبة أنها لم تتمكن من الحصول على أية معلومات حول مصير طفلها سوى التي كانت تردها من المفرج عنهم وجميعهم أكدوا لها أنَّ نور الدين تعرض لتعذيب شديد رغم إصابته.

محمد خلف الشريف

محمد خلف الشريف، طالب جامعي في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية، من أبناء قرية جعيفينة الماشي التابعة لمدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي، يبلغ من العمر حين اعتقاله 25 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوى الأمن الجوي التابع لقوات النظام السوري في تشرين الأول/ 2013 لدى مروره من نقطة تفتيش معروفة باسم "حاجز الضمير" في مدينة الضمير شرق محافظة ريف دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد خطاب[7] شقيق محمد، الذي روى لنا تفاصيل اعتقال محمد بعد عودته إلى سوريا "**كان محمد مقيماً في الأردن وتم اعتقاله بعد دخوله إلى سوريا عندما مر على حاجز الضمير التابع لفرع الأمن الجوي، وانقطعت أخباره تماماً عنا حتى نيسان/ 2014، حين أخبرنا معتقل سابق أنه رأى محمد في فرع قوى الأمن الجوي بمدينة حرستا" هذا كان آخر خبر سمعناه عن محمد**" قال خطاب إنَّ عائلته لم تتمكن من اتخاذ أي اجراء أو توكيل محامٍ لمساعدة شقيقه بسبب خوفهم من الملاحقة الأمنية، لا سيما أنهم كانوا في منطقة تخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة عندما حصلت عملية الاعتقال.

[6] عبر الهاتف 9 حزيران 2019

[7] عبر الهاتف 29 أيار 2019

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):

استنسخ تنظيم داعش الإرهابي نهج النظام السوري ذاته من حيث عمليات الاعتقال وإخفاء عدد واسع من المعتقلين، وعدم الكشف عن مصيرهم حتى لو أنه قام بإعدامهم، في ابتاع لأسوأ ما لدى النظام السوري من ممارسات وحشية، وقد استهدف على نحو خاص النشطاء الإعلاميين وعاملي المنظمات الإنسانية والأجانب، بهدف إرهاب المجتمع وردع مخالفي تعاليم التنظيم، ونُقدِّر أن تنظيم داعش كان يمتلك ما لا يقل عن 54 مركز احتجاز رئيس، وهو الحد الأدنى لوجود مراكز احتجاز سرية، وتحتوي محافظة الرقة على العدد الأكبر من مراكز الاحتجاز بـ 26 مركزاً تليها محافظة دير الزور بـ 20 مركز، ثم محافظة حلب بـ 8 مراكز، وقد تحدثنا في تقرير سابق بعنوان القاع الأسود عن أبرز 19 مركز احتجاز تابع لتنظيم داعش، وعقب فقدان التنظيم سيطرته على معظم المناطق التي كانت خاضعة له شمال شرق سوريا أخلى مراكز الاحتجاز التابعة له واقتاد المعتقلين لديه نحو مناطق مجهولة، ما جعل من عملية تتبع مصير المعتقلين أمراً معقداً، خاصة أولئك الذين مضى على اختفائهم أو خطفهم سنوات، ولم تحصل عائلاتهم على أية معلومات عنهم منذ لحظة اعتقالهم، وتخشى عائلاتهم من أن يكون التنظيم قد نفذ عمليات إعدام وتصفية جماعية ضدهم خاصة مع عدم تعاون قوات سوريا الديمقراطية التي سيطرت على مناطق تنظيم داعش مع أهالي المختفين والإجابة عن تساؤلاتهم أو ما أفضت إليه تحقيقاتهم مع أسرى تنظيم داعش.

وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ الإعلان عن تأسيس تنظيم داعش حتى آب/ 2019 ما لا يقل عن 8715 شخصاً بينهم 326 طفلاً و402 سيدة (أنثى بالغة) حالة اعتقال تعسفي لدى التنظيم. تحوَّل ما لا يقل عن 8648 شخصاً بينهم 319 طفلاً و386 سيدة إلى مختفين قسرياً. ويعتبر تنظيم داعش مسؤولاً عن 8.8 % من حصيلة المختفين قسرياً في سوريا.

شهادات لعائلات ضحايا وحالات لأشخاص مختفين قسرياً لدى تنظيم داعش:

محمد ويس مسلم

محمد ويس مسلم، ناشط إعلامي، أحد مؤسسي تنسيقية التآخي، ومحرر في شبكة ”كوباني كرد“، من أبناء مدينة عين عرب بريف محافظة حلب الشرقي، من مواليد عام 1994، الثلاثاء 27/ آب/ 2013 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى تنظيم داعش، من قرية خربة هدلة بريف محافظة الرقة، ولا يزال مصيره مجهولاً.

تحدثنا إلى إسماعيل مسلم[8] وهو أحد أبناء عمومة محمد وكان يعمل معه في المجال الإعلامي بمدينة عين العرب المعروفة باسم كوباني يقول "**سافر محمد من كوباني نحو كردستان العراق لحضور دورة إعلامية وعندما وصل إلى ريف الرقة أوقفته عناصر تابعة لتنظيم داعش واقتادته إلى مكان مجهول ومنذ ذلك الوقت اختفى محمد ولم نحصل على أية معلومات عنه**" قال إسماعيل إنهم تواصلوا مع العديد من الذين أفرج عنهم تنظيم داعش خلال السنوات السابقة لكنهم لم يحصلوا عى معلومات عنه، ويرجح إسماعيل أنَّ عناصر تنظيم داعش أوقفت محمد في بداية الأمر بسبب هويته وانتمائه إلى مدينة عين العرب ثم علمت بنشاطه الإعلامي فأخفته قسراً.

حسان الحمدو

حسان الحمدو، عضو في المكتب الإعلامي لمدينة منبج، من أبناء مدينة منبج بريف محافظة حلب الشرقي، الإثنين 24/ آذار/ 2014 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى تنظيم داعش، ولا يزال مصيره مجهولاً.

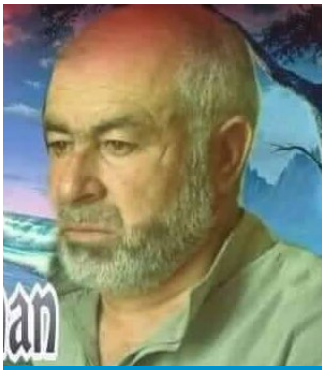
رمضان خشمان الأحمد

رمضان خشمان الأحمد، من أبناء مدينة عين عرب بريف محافظة حلب الشرقي، من مواليد عام 1964، الإثنين 25/ آب/ 2014 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى تنظيم داعش من مدينة منبج بريف محافظة حلب، ولا يزال مصيره مجهولاً.

[8] عبر الهاتف 13 شباط 2019

فهد طربوش، ناشط حقوقي، يبلغ من العمر 45 عاماً، من أبناء مدينة منبج في ريف محافظة حلب الشرقي، الأحد 14/ أيلول/ 2014 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى تنظيم داعش من مدينة منبج، ولا يزال مصيره مجهولاً.

فهد طربوش

تحدثنا إلى صهيب طربوش[9] وهو ابن عم الضحية فهد وأخبرنا "**كان فهد يعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مدينة منبج وكان معروفاً لدى الجميع ولديه علاقاته مع المجلس المحلي والنشطاء ووسائل الإعلام، ومع بداية دخول داعش إلى منبج رفض الخروج منها فتعرَّض للملاحقة والمضايقات بسبب عمله ثم اختطف من المدينة ومنذ اللحظة الأولى لاختطافه من قبل عناصر داعش لم تسمع عنه عائلته أي خبر سوى أن التنظيم نقله إلى خارج المدينة نحو مكان مجهول**" علمنا من صهيب أن العائلة حاولت التواصل مع مقرات تنظيم داعش التي كانت في منبج لمعرفة مصيره، لكنهم لم يحصلوا على أية استجابة وتعرضوا لتهديدات بالقتل في حال تكرار السؤال عنه لأن تنظيم داعش يعتبر نشطاء حقوق الإنسان يشكلون خطراً كبيراً عليه خاصة أن فهد كان معروفاً بنشاطه في مدينة منبج.

راضي محمد العياشي، موظف حكومي سابق في الشركة العامة للكهرباء بمدينة الرقة، من أبناء مدينة الرقة، يبلغ من العمر 50 عام، اعتقلته عناصر مُلثمة تتبع لتنظيم داعش من منزله في مدينة الرقة في كانون الثاني/ 2017 مع ابنه وضاح واقتادتهما إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً منذ ذلك الوقت.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد سمير[10] -قريب الضحية راضي في مكان نزوحه بمدينة إدلب- وأخبرنا التالي: "**داهمت مجموعة تتبع أميراً يلقب بأبو عائشة ميادين منزل راضي وقامت بتكسير كل محتوياته وأخذته مع ابنه وضاح الذي يسكن معه في المنزل ذاته، وعللوا ذلك بأنهم سمعوا أنَّ راضي وابنه يُبيّتان نية ترك الرقة والسفر نحو مناطق النظام بعد تضييق داعش على السكان، حاولنا بعد ذلك التوسط لهما لدى أناس يعملون مع التنظيم، لكن دون جدوى، وكانت محاولتنا الأخيرة عندما أخبرونا أنهم زجوا بهما على جبهات القتال، وكل من سيتوسط لهما سيلحق بهما**" علمنا من قريب الضحية أن عدداً من الذين خرجوا من سجون التنظيم أخبروهم أنَّ التنظيم أعدم راضي وابنه وضاح بعد الانتهاء من حفر أنفاق بريف محافظة دير الزور الشرقي، لكنَّ العائلة لم تتمكن من التحقق من تلك المعلومات.

[9] عبر الهاتف 9 حزيران 2019

[10] عبر الهاتف 29 أيار 2019

حسن عمر الأحمد، محامٍ، من أبناء مدينة الطبقة بريف محافظة الرقة الغربي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى تنظيم داعش يوم الثلاثاء 24/ كانون الثاني/ 2017 من مدينة الطبقة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

حسن عمر الأحمد

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

سارت هيئة تحرير الشام على خطى تنظيم داعش والنظام السوري في تكتيك الإخفاء القسري، وعدم الكشف عن مصير المعتقلين لديها، كما أنها لا تُخضع المعتقلين لديها لأية محاكمة باستثناء المحاكمات الشكلية والسرية التي يجريها الشرعيون والأمنيون لديها (رجال دين يقومون بمهام الإفتاء وإصدار الأحكام ويتقلدون مناصب قيادية في الهيئة)، وغالباً ما تُفرج الهيئة عن المعتقلين الأجانب بعد مفاوضات مع الجهات التي يعملون لديها مقابل مبالغ مالية ضخمة، أما الباقون فتقوم باحتجازهم ضمن سجونها السرية وتمنع عنهم الزيارات والتواصل مع عائلاتهم أو توكيل محام، ولا تخضعهم للقضاء المنشأ في مناطق سيطرتها، وتُغيّبهم في سجونها السرية التي أنشأتها عبر جهازها الأمني وأهمها سجن العُقاب بريف محافظة إدلب الجنوبي.

في كثير من الأحيان تمتد مدة الاختفاء القسري لدى هيئة تحرير الشام إلى سنوات، كما أنها لا تفصح عن المختفين الذين قامت بإعدامهم بإجراءات موجزة تجنباً للاحتقان الشعبي ضدَّها، ولكي تُبقي عائلاتهم تعيش آلام الانتظار والترقب انتقاماً منهم ولتشيع الخوف والتحذير من عواقب انتقاد أو رفض سياستها وتعاليمها في مناطق سيطرتها.

أدَّت عمليات الإخفاء القسري التي قامت بها هيئة تحرير الشام إلى نزوح وهروب العديد من النشطاء وعائلاتهم نحو مناطق أخرى خارج سيطرتها خوفاً من الاعتقال والمصير المجهول.

وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ الإعلان عن تأسيس جبهة النصرة مطلع عام 2012 حتى آب/ 2019 ما لا يقل عن 2006 شخصاً بينهم 23 طفلاً و59 سيدة (أنثى بالغة) لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي لدى هيئة تحرير الشام. تحول ما لا يقل عن 1946 شخصاً بينهم 7 أطفال و22 سيدة إلى مختفين قسرياً.

شهادات لعائلات ضحايا وحالات لأشخاص مختفين قسرياً لدى هيئة تحرير الشام:

سعد السيد الأحمد، من أبناء بلدة خطملو بريف حمص الشرقي، من مواليد عام 1985، مزارع، يقيم في مدينة إدلب، الثلاثاء 12/ شباط/ 2019 داهمت عناصر مسلحة تابعة للجهاز الأمني لهيئة تحرير الشام مكان إقامته في حي الضبيط غرب مدينة إدلب، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً منذ ذلك الوقت.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالسيد محمد السيد الأحمد[11] ، شقيق الضحية، في مكان إقامته بمدينة إدلب، وروى لنا تفاصيل اعتقال شقيقه، التي كان شاهداً عليها: "**كنا نجلس في منزل سعد، حيث طرق الباب رجل مسلح ملثم، وقال إنه من القوة الأمنية للهيئة، ولديه ورقة مهمة وطلب أخي سعد بالاسم، وعندما جاء سعد اعتقله الرجل وأخذه إلى سيارة تابعة لهم، وبعدها دخلت العناصر إلى المنزل وقاموا بتفتيشه، بعد ذلك ساقوا سعد إلى مكان مجهول، وبعد بحثنا وإجراء اتصالاتنا علمنا أنه لدى أمنية الحدود**" أخبرنا محمد أن هيئة تحرير الشام منعت عائلته من زيارة أخيه، ولم توضِّح سبب اعتقاله حيث رفضَ من قابلتهم العائلة من الشخصيات منح العائلة أية معلومة أو تفاصيل عن مصير سعد، واكتفوا بالقول إنَّ سعد معتقل لأسباب أمنية.

محمد صلال، طالب جامعي في جامعة إدلب – اختصاص لغة إنجليزية، من أبناء قرية الغدفة بريف محافظة إدلب، اعتقلته عناصر تابعة لهيئة تحرير الشام يوم السبت 20/ نيسان/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها عند المدخل الشرقي لمدينة إدلب، بتهمة سبِّ الذات الإلهية، واعتقلت معه طالبين اثنين آخرين. ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

محمد خالد محمود، من أبناء مدينة حماة، من مواليد عام 1979، نازح يقيم مع عائلته في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الأحد 5/ أيار/ 2019 لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها على طريق دمشق – حلب الدولي بالقرب من مدينة معرة النعمان، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً.

[11] 3 آب 2019

تحدثنا مع السيدة أسماء دباغ[12] زوجة الضحية محمد، وكانت شاهدة على عملية اعتقاله حيث أخبرتنا "**عند وصلونا إلى حاجز المعرة على الأوتستراد، أوقفتنا عناصر الحاجز، وطلبت هوية زوجي الشخصية، ثم اصطحبوه إلى أمير الحاجز وكان يسمى أبو رائد، وبعد قليل سمعت صراخ زوجي وأمير الحاجز على بعضهم البعض، ثم أتت سيارة ووضعوا زوجي فيها وذهبوا به، تبعتها سيارة أخرى وضعوني فيها، وأوصلوني إلى منزلي**" قالت أسماء إنَّ عائلة زوجها سألت عنه في المحكمة بمدينة معرة النعمان وفي مقرات تابعة لهيئة تحرير الشام دونَ نتيجة، فيما حصلت لاحقاً على معلومات غير رسمية عن وجوده إما في سجن العقاب أو في السجن المركزي بمدينة إدلب، ولم يتسنى لهم حتى الآن التحقق من ذلك.

معن بكور

معن بكور، ناشط إعلامي، عضو في مكتب حماة الإعلامي، من أبناء بلدة المخرم بريف محافظة حمص الشرقي، من مواليد عام 1988، ومقيم في مدينة أريحا بريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الجمعة 14/ حزيران/ 2019 إثر مداهمة مكان إقامته، وتمت مصادرة هاتفه المحمول ودراجته النارية عقب اعتقاله، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

عبد الرحمن منصور

عبد الرحمن منصور، ناشط إعلامي، من أبناء مدينة الأتارب بريف محافظة حلب الغربي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الأربعاء 17/ تموز/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها المعروفة باسم الصومعة في قرية أورم الكبرى جنوب غرب محافظة حلب، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

[12] عبر الهاتف 15 آب 2019

تاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

مارست قوات سوريا الديمقراطية منذ تأسيسها –منذ تأسيس قوات الإدارة الذاتية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي– في كانون الثاني/ 2014 عمليات الإخفاء القسري بحقِّ النشطاء والسياسيين المنتقدين لممارساتها في مناطق سيطرتها ومع بداية عام 2016 بدأت قوات سوريا الديمقراطية تستهدف السكان المدنيين على خلفية قومية وعرقية وبذريعة وجود صلات بينهم وبين تنظيم داعش خاصة في المناطق التي تُسيطر عليها حديثاً إما عبر حملات دهم واعتقال أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة التي تقوم بإنشائها بين حين وآخر، وهؤلاء تقتادهم إلى مراكز احتجاز دون إخضاعهم لمحاكمات، كما تمنع عائلاتهم من زياراتهم أو التواصل معهم وتوكيل محامٍ، ولم توجِّه إليهم تهماً واضحة، وقد لاحظنا إفراج قوات سوريا الديمقراطية عن عدد منهم بعد اتفاقيات مع وجهاء وشيوخ عشائر المناطق التي استهدفتها بالاعتقالات.

وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ كانون الثاني/ 2014 حتى آب/ 2019، ما لا يقل عن 2907 شخصاً بينهم 631 طفلاً و172 سيدة لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي لدى قوات سوريا الديمقراطية تحول ما لا يقل عن 1877 شخصاً بينهم 52 طفلاً و78 سيدة منهم إلى مختفين قسرياً.

شهادات لعائلات ضحايا وحالات لأشخاص مختفين قسرياً لدى قوات سوريا الديمقراطية:

منعم خليل شلش، من أبناء مدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي، يعمل سائق حافلة صغير لنقل الركاب، الأحد 24/ شباط/ 2019 اعتقلته عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها بينما كان مسافراً من مدينة منبج نحو مدينة حلب، واقتادته إلى مكان مجهول ولا يزال مصيره مجهولاً.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع محمد علي[13] ابن منعم، الذي أخبرنا عن ظروف اختفاء والده ومصادرة الحافلة التي كان يعمل عليها وعدم السماح لهم بزيارته "**أخبرنا أحد معارفنا الذي كان في المكرو باص مع أبي عن توقيف أبي عند حاجز لـ "قسد" واعتقاله بعد خروجه من منبج بمسافة قليلة، ذهبنا إلى مركز الشرطة في منبج سألنا عن أبي فأخبرونا أنهم لا يعلمون بالأمر، ثم ذهبنا إلى الحاجز الذي اعتقله فقالوا إنهم أرسلوه إلى مركز الأمن للتحقيق دون أن يخبرونا عن مكان احتجازه، على الرغم من تكرارنا السؤال عنه مرات عدة، إلى أن أخبرونا في المرة الأخيرة أن الأمر أصبح في يد الأمن المركزي لديهم.**"

[13] عبر الهاتف 30 حزيران 2019

خالد الحليسي، مدير مدرسة الزينب للتعليم الأساسي، من أبناء قرية سعيدة التابعة لمنطقة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم السبت 16/ آذار/ 2019 في قرية سعيدة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

خالد الحليسي

مقداد اللجي، محامٍ، حاصل على إجازة في كلية الحقوق، من أبناء مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الأحد 30/ حزيران/ 2019، إثرَ مداهمة منزله في شارع الخليج في مدينة القامشلي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

الشقيقان زاهر وعلي عياد الأحمد، من أبناء قرية الجرذي بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلتهما قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين /22 تموز/ 2019 في قرية الجرذي، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ثاء: فصائل المعارضة المسلحة:

انحسرت المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة مع نهاية عام 2018 وتركَّزت في ريف محافظة حلب الشمالي وبعض مناطق محافظة إدلب، خلال عام 2018 سجَّلنا حدوث إفراجات قليلة لمختفين في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة بعض الفصائل قبيل سيطرة قوات النظام السوري عليها، فيما لا يزال المئات من المعتقلين لدى الفصائل مجهولي المصير وفي عداد المختفين قسرياً، وقد مارست فصائل في المعارضة عمليات اعتقال وإخفاء قسري حمل بعضها صبغة عرقية وطائفية، وبشكل خاص في منطقة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي وقد سجَّلنا خلال عام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات الخطف والاعتقال التي تحول معظمها إلى اختفاء قسري في المناطق التي تسيطر عليها فصائل في المعارضة المسلحة.

وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2019 ما لا يقل عن 2844 شخصاً بينهم 329طفلاً و846 سيدة لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي لدى فصائل في المعارضة المسلحة، تحوَّل ما لا يقل عن 2234 شخصاً منهم بينهم 222 طفلاً و416 سيدة إلى مختفين قسرياً.

رياض منلا محمد

شهادات عائلات ضحايا وحالات لأشخاص مختفين قسرياً لدى فصائل المعارضة:

رياض منلا محمد، حاصل على إجازة من كلية الاقتصاد اختصاص إدارة أعمال، من أبناء قرية جويق التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، من مواليد عام 1964، اعتقلته عناصر تابعة لفصيل أحرار الشرقية -أحد الفصائل في المعارضة المسلحة يوم الأحد 23/ أيلول/ 2018 من مكان إقامته في مدينة عفرين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تحدثنا إلى إبراهيم[14] أحد أقرباء رياض وأخبرنا أنَّ عائلة رياض سألت عنه لدى فصيل أحرار الشرقية ولدى الشرطة العسكرية في مدينة عفرين، ولدى عدد من الضباط، لكن دون جدوى يقول: **"لم نترك جهة لم نلجأ إليها لمعرفة مصير رياض حتى إننا تقدمنا بشكوى إلى الوالي التركي الذي زار عفرين، لكن دون جدوى، لم نحصل على أية معلومات عنه، كان رياض مهتم بعمله التجاري والتربوي فقط"** علمنا من قريب رياض أن أملاكه تعرضت للنهب والسلب بعد اعتقاله وكان يملك مدرسة خاصة، إضافة إلى مطعم ومنزل، وجميعها استولي عليها من قبل فصيل أحرار الشرقية.

حنَّان أحمد شيخو، من أبناء قرية الشيخ حديد بريف محافظة حلب الشمالي، يبلغ من العمر 47 عاماً، يعمل في محل لبيع العصائر، في 22/ نيسان/ 2019 اعتقلته عناصر تابعة لفصيل أحرار الشرقية -إحدى فصائل المعارضة المسلحة- من مكان عمله واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع عبد الغفور[15] ابن أخ حنَّان -في مدينة عفرين- وأخبرنا عبد الغفور عن اختفاء عمه منذ اليوم الأول لاعتقاله فيما وردتهم أخبار عن نقله إلى تركيا بتهمة أنه عنصر لدى قوات سوريا الديمقراطية يقول عبد الغفور **"منذ يوم الأول اعتقال عمي ذهبنا إلى مقر أحرار الشرقية للسؤال عنه فما كان منهم إلا أن قاموا بطردنا وتهديدنا بالاعتقال في حال عدنا للسؤال عنه، بعد نحو عشرة أيام علمنا عن طريق أحد الأشخاص المقربين من الفصيل أنهم قاموا بتسليم عمي إلى دورية تركية، التي بدورها قامت بنقله إلى تركيا للتحقيق معه ومنذ ذلك الوقت لم تعد تردنا أية أخبار أو معلومات.عنه".**

[14] عبر الهاتف في 11 نيسان 2019

[15] في 18 آب 2019

جيكرخون أحمد إسماعيل

جيكرخون أحمد إسماعيل، عضو في المجلس المحلي لناحية جنديرس التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، من أبناء قرية حج حسنو التابعة لمدينة عفرين، يبلغ من العمر 33 عاماً، اعتقلته عناصر من الشرطة العسكرية التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة مطلع أيار/ 2019، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أحمد المحمد

أحمد المحمد، محامٍ، من أبناء مدينة جرابلس بريف محافظة حلب الشرقي، اعتقلته عناصر مسلحة من الشرطة العسكرية التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم الخميس 20/ تموز/ 2019 من مدينة إعزاز شمال غرب محافظة حلب، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في المدينة.

أحمد المحمد

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري لم يفي بأيٍّ من التزاماته في أيٍّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التَّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنَّه أخلَّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرَّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوَّل قرابة 65 % من إجمالي المعتقلين إلى مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرَّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال. الاختفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي فبحسب القاعدة 98 فإن الاختفاء القسري محظور في النِّزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

وتنصُّ القاعدة 117 منه على أنه "يتخذ كل طرف في النزاع الإجراءات المستطاعة للإفادة عن الأشخاص الذين يبلغ عن فقدهم نتيجة لنزاع مسلح، ويزود أفراد عائلاتهم بأية معلومات لديه عن مصيرهم".

وأيضاً بموجب القانون الجنائي الدولي، فبحسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تُشكِّل الممارسة المنهجية للإخفاء القسري جريمة ضدَّ الإنسانية (المادة 1-7.ط)، وهذا ينطبق على ما قامت به قوات النظام السوري.

كما مارست بقية الأطراف جريمة الإخفاء القسري وإن لم تكن على المركزية ذاتها، التي يتميز بها النظام السوري، كما تختلف عنه في كَمِّ الحالات وتوزعها، وتنظيم داعش وهيئة تحرير الشام يشبهان النظام السوري في توسُّع انتشار الحالات ومنهجيتها بحسب ما تُشير إليه البيانات التي لدينا.

التوصيات:

مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- عقد اجتماع طارئ لمناقشة هذا الشأن الخطير الذي يُهدد مصير قرابة 98 ألف شخص، ويُرهب المجتمع السوري بأكمله.
- إيجاد طرق وآليات لمنع النظام السوري من التَّلاعب بالأحياء والأموات، لما في ذلك من تهديد كبير لأمن واستقرار الدولة السورية.
- يجب أن يتَّخذ مجلس الأمن خطوات لإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدٍّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع.
- على مجلس الأمن متابعة تطبيق وإلزام الأطراف بالقرارات التي قام بإصدارها ومن أبرزها القرار رقم 2042، والقرار رقم 2139، وإتباع القرارات النظرية بالأفعال.
- الاهتمام بشكل أكبر بقضية المختفين قسراً في سوريا، نظراً لفداحة حصيلتها، وكونها جريمة ضدَّ الإنسانية، وينبغي الإسراع في التَّصدي لها.
- كما يتوجب على نحو فوري السَّماح للمحتجزين كافة بالاتصال مع أقربائهم ومع المحامين والأطباء، وإيجاد ضمانات ملزمة لمنع تكرار التعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز.

النظام السوري:

- التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص.
- التَّوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر عمليات الإخفاء القسري والتعذيب والموت بسبب التعذيب.
- التوقف عن التلاعب بالسِّجلات المدنية وتسخيرها لخدمة أهداف العائلة الحاكمة.
- تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

• متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسراً في سوريا وتسليط الضوء عليها ضمن جميع الاجتماعات السنوية الدورية، وتخصيص جلسة خاصة للنَّظر في هذا التَّهديد الرهيب.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

• إعداد تقرير خاص وتفصيلي يُسلِّط الضوء على هذه الكارثة بكافة أبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية ودعم منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

المقرر الخاص المعني بالاختفاء القسري:

• زيادة عدد العاملين في قضية المختفين قسراً في مكتب المقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري في سوريا؛ نظراً لكثافة وحجم حالات المختفين قسرياً فيها.

تضامن

كل التضامن مع الضحايا وذويهم، ولا بُدَّ من نضال حقوقي واجتماعي من قبل منظمات حقوقية عربية ودولية تقف إلى جانب الشعب السوري وتندد بجرائم النظام السوري وتطالب بشكل مُستمر الكشف عن مصير ذويهم وإطلاق سراحهم، وكل الشكر والتقدير للأهالي والنشطاء المحليين الذين لولا جهودهم لما ظهر هذا التَّقرير على هذا النحو.

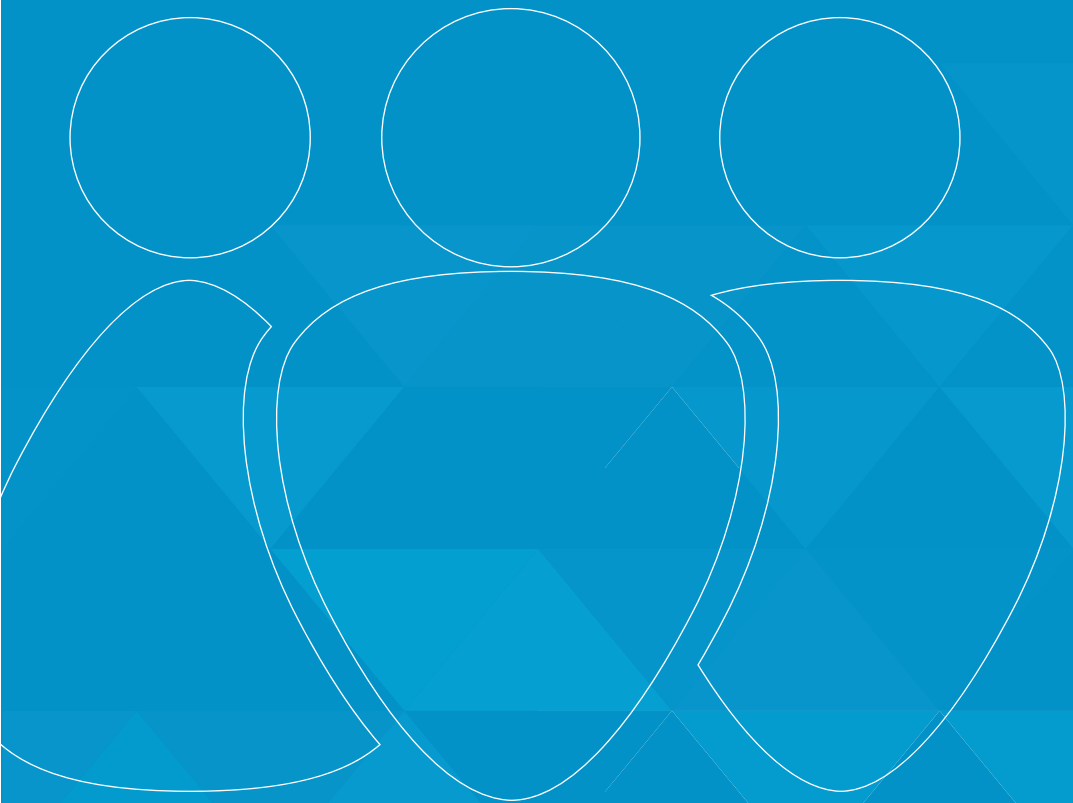

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org